في العبارة قلب والاصل اشتراك صفتين فيه ومعنى دون الحبارة ع ق واصله دون
ان تستعمل في ادنى مكان من الشيء حسا يقال هذا دون ذاك اذا كان في مكان
قريب من ذاك وربما تستعمل في المكان المعنوي مع مراعات ان صاحب ذلك المكان
ادنى واخفض مرتبة من الاخر فيقال زيد دون عمرو في الشرف وربما استعمل للمكان
المعنوي من غير مراعاة الشرف من غيره كما في المتن ونقلها للمكان المعنوي اما على
سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوي بالحسي او على سبيل المجاز المرسل مراعاة لما
لمطلق المحلية التي هي اعم من المحلية الحسية فهو من استعمال اسم الاخص
في الاعم في الجملة وقيل نقل الى مطلق تخطي حكم الى حكم وتجاوز حد الى حد بعد
نقله الى المكان المعنوي المراعى فيه شرف غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه
التجاوز بالمكان بجامع ملابسة التفاوت في الجملة والاولى على هذا او هو ان يراد
به المصدر الذي هو تجاوز شيء الى شيء ان يكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم المحل
على المصدر الملابس له في الجملة وعلى هذا يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل
فيكون التقدير تخصيص المتكلم امرا بصفة حال كونه متجاوزا صفة اخرى اعتقد
فيها المشاركة اه ادنى مكان من الشيء الجار متعلق بادنى باعتبار اصل
المعنى كما يقال دنا منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال
افعل التفضيل بالاضافة ومن معا اذا كان احدهما منه اي من الحسا والشها ده
استعيرت اي نقلت او المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت المناسب
للمرتبة المنحطة كما يؤيده عبارة ع ق فيكون هو دون استعمل في المكان المعنوي بالنقل او الاستعارة من المكان الحسي في الاحوال والرتب نحو زيد دون عمرو
في الفضل والرتبة ثم اتسع فيه بطريق النقل او المجاز المرسل من استعمال
المقيد في المطلق او المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقة عرفية وقوله فكل تجاوز
اي كل ذي تجاوز حد الى حد وذي تخطي الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل ان المراد
بالحد الحكم فالعطف للتفسير لكنه لا يتناول كلامه حينئذ دون التي في قصر الصفة
على الموصوف او الامر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيه خلاف قوله في كل تجاوز حد
الى حد ودون في قصر الصفة على الموصوف وفي قوله وتخطي حكم الى حكم دون في
قصر الموصوف على الصفة اشار الى ذلك بعضهم وفي ع ق وجه اخر تركنا ذكره
بالهامش فاستعمل في كل تجاوز حد الخ ولا يلزم ان يكن هناك تفاوت كقولنا
ما زيد الا كاتب في قصر الموصوف على الصفة وقوله وقولنا ما كاتب الا زيد في قصر
الصفة وان اريد الخ لان هذا الشق وشق زيد الا من الواحد والاثنين والثلاثة
شامل للتفصيل والتعيين فالمنفي في قصر الموصوف على الصفة قصر افراد كما يؤخذ
من ع ق صفة اخرى واحدة اعتقد المخاطب وجودها في الموصوف او صفات ازيد منه
متصلة اعتقد وجودها فيه وكذا يقال في قصر الصفة الاضافي بخلاف الحقيقي فان
المنفي

٢١٢

المنفي فيه هو ما عدا الصفة المذكورة او الموصوف المذكور على الاطلاق والاجمال اشار
اليه بعضهم ومن استعمال الخ من عطف السبب على المسبب وكتب ايضا قوله ومن
استعمال لفظة او بناء على انها للتنويع وسيأتي ما فيه من المناية هنا وفي قوله وبالثاني
لخفاء المراد بالاول والثالث لانه لم يبين الاولى من الضربين والثاني منهما لكن بعداة
المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشيء دون شيء وتمثيله بالتخصيص بشيء مكان شيء
قرينة على المراد افاده سم من يعتقد الشركة ظاهره الحصر مع انه قد يخاطب به من
يعتقد ان المتكلم يعتقد الشركة فيخاطبه المتكلم بذلك ردا عليه مع ان المخاطب لم
يعتقد الشركة الا ان يقال لم يعتبره لكونه نادرا ع س وكتب ايضا قوله من يعتقد الشركة
فالذي في الاطول هكذا اتفقت كلمتهم وينبغي ان يصح لخطاب من يعتقد اتصاف
المسند اليه بالمقصور عليه ويجوز اتصافه بالغير فيقصر قطعا للتجويز الشركة
فالمخاطب بقولنا ما زيد الخ اي في قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما كاتب الا زيد
في قصر الصفة ويسمى هذا القصر الخ فالذي في ع ق لا يخفى انه لو عبر في قصر
الافراد بلفظة مكان وفي قصر القلب والتعيين بلفظة دون امكن تصحيح كل
منهما لان الصفة المثبتة تقررت مستقلة في مكان مشاركة الاخرى في الاشتراك
ومستقلة دون ثبوت الاخرى في الافراد والتعيين لكن فيه تكلف اه مع مخالفته
لما هو كالاصطلاح من يعتقد العكس قال في الاطول هكذا كلمتهم وينبغي
ان يجوز ان يكون المخاطب به من اعتقد ثبوت الحكم لما نفاه وجوز ثبوته للاخر
ونفيه عما اثبته له لقلب الحكم اه وكتب ايضا المراد بالعكس ما ينافي ذلك الحكم
ع ق ٣ او تساويا عنده ينبغي ان يدخل في قصر التعيين ما اذا كان التردد بين ٣
امرين هل الثابت احدهما او كلاهما وكذا اما الوجزم بثبوت صفة على التعيين
واصاب وبثبوت اخرى مبهما لا على التعيين بخلاف ما لو اخطأ في الصفة التي
اعتقدها على التعيين فان القصر حينئذ يكون بالنسبة اليها قصر قلب وبالنسبة
الى ما تردد فيه قصر تعيين وامره ع س بقي ايضا ما اذا تردد هل الثابت احدهما او
كلاهما او غيرهما قسم ملخصا على ما يفصح عنه لفظ الايضاح اي فالاولى حمل
كلامه هنا عليه ليسلط بها وان احتمل ان يكون راجعا للتعريفين قصر الافراد والقلب
معا وحذفه من الاول لدلالة هذا عليه فالذي في ع ق الامران الخ اشار بذلك الى
ان ضمير تساويا راجع الى معلوم من السياق وهو الامران الشاملان للصفتين في قصر
الموصوف وللامرين في قصر الصفة وغيرهما اي والاتصاف بغيرهما اي على البدل
لا الاجتماع وكذا يقال في قوله وغيره حتى يكون الخ تفريع على قوله او تساويا ما زيد
الا قائم في قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما شاعر الا زيد في قصر الصفة اي التخصيص
اي تخصيص المتكلم شيئا بشيء ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول المحذوف

فنفيته للاخر

قوله القلب حكم المخاطب ٣
اي تبديل حكمه
كله بغيره بخلاف
قصر الافراد فليس
فيه تبديل كله
بل فيه اثبات
البعض ونفي
البعض ع ق صح

Copyright © King Saud University